

## الديمقراطية الجديدة بين الربحية والأخلاق

2016-01-20 علي حسين عبيد

تطرق الفلاسفة وعلماء الفكر والسياسة للديمقراطية وناقشوا فحواها وفسروها - كما ورد ذلك في مؤلفات ومفاهيم متنوعة- بموقع الوكيبيديا، بأنها شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة - إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين- في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين. وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي. ويطلق مصطلح الديمقراطية أحيانا على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع.

وعندما ترتبط الديمقراطية بثقافة المجتمع، أو تعبر عن درجة وعيه، فهذا دليل على الترابط بين هذا المفهوم وبين طبيعة الثقافة المجتمعية، لذلك فالديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافةٍ سياسيةٍ وأخلاقيةٍ معيّنة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلميا وبصورة دورية.

أما بخصوص مصطلح (ديمقراطية) فهو يعني "حكم الشعب" لنفسه، وهو مصطلح قد تمت صاغته من شقين (ديموس) "الشعب" و(كراتوس) "السلطة" أو "الحكم" في القرن الخامس قبل الميلاد للدلالة على النظم السياسية الموجودة آنذاك في ولايات المدن اليونانية، وخاصة أثينا؛ والمصطلح مناقض لـ (أرستقراطية) وتعني "حكم النخبة". وتشكلت في جميع الحكومات الديمقراطية على مر التاريخ القديم والحديث، الممارسة الديمقراطية من فئة النخبة حتى منح حق العتق الكامل من العبودية لجميع المواطنين البالغين في معظم الديمقراطيات الحديثة من خلال حركات الاقتراع في القرنين التاسع عشر والعشرين .

كما ذكر آنفا الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب لنفسه، لكن كثيراً ما يطلق اللفظ على الديمقراطية الليبرالية لأنها النظام السائد للديمقراطية في دول الغرب، وكذلك في العالم في القرن

الحآءى والعشرىن؁ وبهآا يكون اسآءءام لفظ "الءىمقراطىة" لوصف الءىمقراطىة اللىبرالىة ءلطا شآءعا فى اسآءءام المصطلء سواء فى الغرب أو الشرق.

فالءىمقراطىة هى شكل من أشكال الحكم السىاسى قائمٌ بالإءمال على التءاول السلمى للسلطة؁ وهى تعنى الوصول الى السلطة عبر صناعىق الاقآراع؁ ولكن بسبب آءاآل الاقآصاء مع السىاسة؁ آءآء آءاوزاء على عامة الشعب باسم الءىمقراطىة سوف نمر عليها فى صلب هءا المقال.

## ماآا تعنى النىولىبرالىة وما اءءافها؟

بآوضىء مباءر؁ تعنى النىولىبرالىة؁ اللىبرالىة الآءىءة؁ وهو آوصىف للمسآءءاء الآى طرآء على الءىمقراطىة فى العصر الراهن؁ فلم آعء الءىمقراطىة نقىة من الشوائب كما كانت بالأمس؁ كءلك فإنها حسبما آشىر الوقائع؁ آعرضآ لآشوىهآاء كآىرة بعء أن آءآء ضءوط اقآصاءىة؁ منها وأكثر وضوحا؁ آكرىس الآروة العالمىة بأىءى أنفار أو أقلىة من الشركاء والأشءاص؁ آرّفآ المباءىء الءىمقراطىة للحكم؁ من أجل آءمة مصالءها فى آكءىس الاموال بآزانئها.

فبءءة الءىمقراطىة؁ صارت تُآآهك الآقوق العامة والآصاءة؁ وبآا المعنى والمفهوم الءىمقراطىى لا ىآآابق مع الآآآء الآى آءآء بسبب (الءىمقراطىة الآءىءة).

ىقول مؤلف كتاب (معالم المءآمع المءنى فى منىظومة الفكر الإسلامى) السىء مرآضى الشىرازى؁ عن أآطار(النىولىبرالىة) والمؤسساء الآآرىبىة؁ وءور مؤسساء المءآمع المءنى فى هءا المءآال: (ان بعض مؤسساء المءآمع المءنى قد آكون من أءء أعداء المءآمع المءنى ومؤسساءه؁ بمعنى أنها آكون فى الواقع ضء ءوهر المءآمع الإنسانى).

وىرى المؤلف أن (هءه المؤسساء المعاءىة للمءآمع المءنى آكون على قسمىن: أ- المؤسساء المءلىة الهءامة: فقد آكون مؤسساء مءلىة هءامة؁ وءلك مآل بعض المافىاء والعصاباء المءلىة؁ آىآ إنها آمآلك آنظىماً ولهم آآطىط؁ وعندهم قىاءة؁ وإذا فرضنا (مافىا) ءىمقراطىة فسآكون لءىهم انآآاباء؁ لكنها مع ءلك آبقى عصابة السراق؁ أو عصابة الإرهابىىن؁ أو عصابة المآآلسىن؁ أو عصابة

الراشدين والمرتشين، أو ما أشبه ذلك، أي إنها تبقى مؤسسات معادية للمجتمع المدني، مخربة، أو هدامة.

ب- النيوليبرالية وآثارها الاقتصادية المدمرة: وقد تكون المؤسسة دولية، وكمثال على ذلك نلاحظ المؤسسات والشركات العملاقة، وهي حوالي الألف، وفي الواقع إنها هي التي تسيّر العالم، وهي الأذرع الاضطوبوية للدول الكبرى التي تستخدمها للسيطرة على الدول الصغرى، أو دول العالم الثالث أو الثاني، وإن التنظير الفلسفي الذي تعتمده الكثير من الدول الاستعمارية، ومنها هذه المؤسسات الدولية العابرة للقارات لنهب الشعوب، ولتخطيم الاقتصادات الوطنية، ولزيادة الأرباح، هو ما يسمونه (النيوليبرالية) وهي الليبرالية الحديثة، أو التحريرية الحديثة).

وهذا يعني أننا ازاء مخالقات خطيرة تحدث باسم الديمقراطية، على صعيد الداخل، أي في اطار الدولة الواحدة بشكل منفرد، وخارجها عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية في اطارها العالمي الأوسع، فالديمقراطية الجديدة تدعو اليوم الى (حرية التجارة وفتح الاسواق امام الجميع) بحجة الحرية الاقتصادية.

ومن الواضح أن الاقتصادات الضعيفة لا تصمد أمام القوية، فعندما تحاول دولة فتية ذات اقتصاد ناهض للتو حماية منتجها الوطني وفق نظام ضريبي يتم وضعه على السلع الداخلة من الخارج، يكون هناك رفض واسع لاسيما من الغرب بحجة حرية التجارة العالمية وحرية الاسواق، وعندما ينعكس الامر، أي عندما تدخل سلع الى الدول المتقدمة، فإنها تبادر الى حماية منتجها بقوة عبر نظام ضريبي صارم على السلع الخارجية.

هذا التعامل المزدوج، يؤكد هشاشة (النيوليبرالية)، ويؤكد أنها نظام ذو وجهين مختلفين، يعتمد سياسة الكيل بمكيالين، والتي تهدف بالدرجة الاولى لتحقيق الربحية على حساب الاخلاق، فالنظام الاقتصادي الغربي المدعوم بالنيوليبرالية (الديمقراطية الجديدة)، لا يهتم الانسان ولا الاخلاق، إنما الذي يهتم بالدرجة الاولى كيف يحقق ربحية أعلى أولاً، ولذلك تحاول الدول القوية (دول الغرب) بصورة خاصة، أن تفرض نظامها الاقتصادي على الدول الأقل منها اقتصاديا (ومنها دولنا)، كما يؤكد ذلك سماحة آية الله السيد مرتضى الشيرازي مشيراً في كتابه المذكور نفسه الى:



يفرضونه على سلعنا الداخلة الى اسواقهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا المجال، ما هو المعيار الذي يتم الاحتكام له بشأن هذه السياسة المزدوجة، وأين هي الاخلاق الانسانية؟، ولماذا تتقدم الأهداف الربحية للغرب على الاهداف الأخلاقية، وبعد هذا وذاك، كيف علينا أن نتصرف لحماية أنفسنا وأخلاقنا ومبادئنا واقتصادنا؟ وهو امر مشروع لنا، بل ينبغي أن نعمل بكل ما نمتلك من رجاحة العقل والتخطيط، لمنع مثل هذه السياسات العالمية من التطبيق، بحجة الديمقراطية تحت غطاء (حرية التجارة) وسياسة الاسواق المفتوحة.

إن إثارة هذا الموضوع الجوهري، والحاجة الى مواجهة سياسة (النيوليبرالية)، وتنقية الداخل من (العصابات والمافيات التي تعمل تحت غطاء سياسي)، يعد اليوم مهمة كبيرة، وهدف ينبغي أن يتصدى له الوطنيون المخلصون، من كفاءات علمية اقتصادية والمشاركين في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، فهؤلاء الذين يتصدرون موقع المسؤولية يقع عليهم حماية الاقتصاد والوطن من ازدواجية المعايير، وعلينا تقديم الاخلاق على الربحية او تحقيق الربحية في اطار الاخلاق، فلا يصح أن تتقدم الأرباح على الاخلاق مطلقا.